

صندوق الدارج الاستثماري

صندوق استثماري

دولة الكويت

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

مع

تقرير مراقب الحسابات المستقل

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

<u>الصفحة</u>	<u>المحتويات</u>
2 - 1	تقرير مراقب الحسابات المستقل
3	بيان المركز المالي
4	بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر
5	بيان التغيرات في حقوق الملكية
6	بيان التدفقات النقدية
من 7 إلى 20	إيضاحات حول البيانات المالية

تقرير مراقب الحسابات المستقل
إلى المسادة حاملي الوحدات المحتدرين
صندوق الدارج الاستثماري
صندوق استثماري
دولة الكويت

نقداً حوار تدقّق، النّسّات المُالّية

الرأي
لقد دققنا البيانات المالية لصندوق الدارج الاستثماري - صندوق استثماري "الصندوق" ، والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2025 ، وبيانات الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر ، والتغيرات في حقوق الملكية ، والتدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ ، وذلك باعتماد البيانات المحاسبة السابقة.

برأينا، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عالة، من جميع النواحي المالية، المركز المالي للصندوق كما في 31 ديسمبر 2025، ونتائج اداءه، تدققناه بناءً على السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

لقد قمنا باتباع المعايير الدولية للتنفيذ ، إن مسؤوليتنا وفقاً لتلك المعايير قد تم تبرئتها ضمن مسؤوليات مراقب الحسابات حول تنفيذ البيانات المالية الواردة في تقريرنا. كما أثنا مעתظلين عن الصندوق وفقاً لمتطلبات ميثاق الأخلاق للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي للمعايير الأخلاقية للمحاسبين ، بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية والمتعلقة بتنفيذنا للبيانات المالية في دولة الكويت ، كما قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا الأساسية الأخرى ، بما في ذلك المتطلبات ، الميثاق. أثنا نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها ، كافية وملائمة لكون أساساً في اباده رأينا.

تم تدقيق البيانات المالية للصندوق للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 من قبل مدقق آخر، والذي أبدى رأي غير متحفظ في تقريره الصادر بتاريخ 27 يناير 2025.

إن مدير الصندوق هو الجهة المسؤولة عن إعداد وعرض تلك البيانات المالية بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراهم مناسباً لتمكينه من إعداد البيانات المالية ، بحيث لا تتضمن أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإعداد تلك البيانات المالية ، يكون مدير الصندوق مسؤولاً عن تقييم قدرة الصندوق على الاستمرارية والاقتصاد عند الحاجة عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبية ، مالم يكن بنية مدير الصندوق تصفية الصندوق أو إيقاف انشطته أو عدم توفر أية بذال أخرى ، فيتعذر لتحقق ذلك، إن مدير الصندوق هو الجهة المسؤولة عن مراعاة عملية التقرير المالي للصندوق.

مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية
إن أحداً من الحصول على تأكيدات معقولة بن البيانات المالية ككل خالية من أخطاء مادية ، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأينا إن التأكيدات المعقولة هي تأكيدات عالية المستوى ، ولكنها لا تضمن بن مهمة التدقيق المبندة وفق متطلبات المعايير الدولية للتدقق ، سوف تكشف دائماً الأخطاء المادية في حالة وجودها، إن الأخطاء وسواء كانت متفردة أو مجتمعة والتي يمكن أن تنشأ من الاحتيال أو الخطأ تعتبر مادية عندما يكون المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدم والمتخذة بناء على ما ورد في تلك البيانات المالية.

تقرير مراقب الحسابات المستقل
إلى المسادة حاملي الوحدات المحترمين
صندوق الدارج الاستثماري
صندوق استثماري (تنمية)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تنمية)

مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية (تنمية)

وكلجزء من مهام التدقيق وفي المعايير الدولية للتدقيق ، تقوم بمارسة التقديرات المهنية والاحتياط بمستوى من الشك المهني طيلة أعمال التدقيق ، كما أثنا:

- تقوم بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المالية في البيانات المالية ، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ ، وتصميم وتتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر ، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة لتتوفر لنا أساسا لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المالية الناتجة عن الاحتيال تعتبر أعلى من المخاطر الناتجة عن الخطأ ، حيث أن الاحتيال قد يشمل تواطؤ ، أو تزوير ، أو الحذف المتعمد ، أو التحرير أو تجاوز الرقابة الداخلية.
 - فهم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق لغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف ، ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للصندوق.
 - تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل مدير الصندوق.
 - الاستنتاج حول ملائمة استخدام مدير الصندوق للأسس المحاسبية في تحقيق مبدأ الاستمرارية ، وبناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها ، سوف نقرر فيما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري ومرتبط بأحداث أو ظروف قد تشير إلى وجود شكوك جوهيرية حول قدرة الصندوق على تحقيق الاستمرارية ، وإذا ما توصلنا إلى وجود عدم تأكيد جوهري ، فإن علينا أن نلتف الانتهاء لتلك ضمن تقرير التدقيق ونشره بالتزامن مع الإيضاحات المتعلقة بها ضمن البيانات المالية ، أو في حالة ما إذا كانت تلك الإيضاحات غير ملائمة ، ليتم تعديل رأينا. إن استنتاجاتنا سوف تتمدد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق ، ومع ذلك ، فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي إلى عدم قدرة الصندوق على تحقيق الاستمرارية.
 - تقييم الإطار العام للبيانات المالية من ناحية العرض والتنظيم والمحظى ، بما في ذلك الإيضاحات ، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية تعكس المعاملات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض العادل.
- إننا نتواصل مع مدير الصندوق حول عدة أمور من بينها النطاق المختلط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك آية أوجه قصور جوهيرية في أنظمة الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء عملية التدقيق.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعات الأخرى

برأينا كذلك ، أن البيانات المالية تتضمن ما نص عليه القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية والتعديلات اللاحقة عليه ولائحته التنفيذية والنظام الأساسي للصندوق ، وإننا قد حصلنا على المعلومات التي رأيناها ضرورية لاداء مهمتنا. وأن الصندوق يملك حسابات منتظمة. وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا ، لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 آية مخالفات مالية لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية والتعديلات اللاحقة عليه ولائحته التنفيذية أو للنظام الأساسي للصندوق على وجه يؤثر ماديا في المركز المالي للصندوق أو نتائج أعماله.



بسمه حسن الأحمد

مجل مراقبين الحسابات رقم 265 - أ الكويت
السور محاسبون قانونيون
عضو مستقل في جي جي اي - سويسرا

بيان المركز المالي
كما في 31 ديسمبر 2025

2024 دينار كويتي	2025 دينار كويتي	إيضاح	الموجودات:
85,496	351,939		نقد لدى البنوك
7,908,149	9,657,625	6	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
148,879	94,244		ذمة الشركة الكويتية للمقاصلة
3,498	1,833		موجودات أخرى
<u>8,146,022</u>	<u>10,105,641</u>		<u>مجموع الموجودات</u>
			<u>المطلوبات وحقوق الملكية:</u>
			<u>المطلوبات</u>
86,144	315,062	7	دالنون ومصاريف مستحقة
<u>86,144</u>	<u>315,062</u>		<u>مجموع المطلوبات</u>
			<u>حقوق الملكية</u>
18,766,641	18,685,375	8	رأس المال
19,261,826	19,304,537	9	فلاض الوحدات المكتتب بها والمستردة
<u>(29,968,589)</u>	<u>(28,199,333)</u>		خسائر متراكمة
8,059,878	9,790,579		مجموع حقوق الملكية
<u>8,146,022</u>	<u>10,105,641</u>		<u>مجموع المطلوبات وحقوق الملكية</u>
429	524	10	صافي قيمة الموجودات للوحدة الاستثمارية (فلس)

الشركة الكويتية العالمية لامانة الحفظ (ش.م.ك.)
أمين الحفظ ومراقب الاستثمار

شركة الاستثمارات الوطنية (ش.م.ك.ع.)
مدير الصندوق

إن الإيضاحات المعرفة على الصفحات من 7 إلى 20 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

2024 دينار كويتي	2025 دينار كويتي	إيضاح	
229,509	532,117	6	أرباح غير محققة من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
85,808	1,338,675	6	أرباح محققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
562,109	263,406		إيرادات توزيعات أرباح
25,669	120		إيرادات أخرى
1,435	(4,625)		(خسائر) أرباح فروقات عملات أجنبية
<u>904,530</u>	<u>2,129,693</u>		

			مصاريف وأعباء أخرى
(77,516)	(92,841)	11	أتعاب ادارة لمدير الصندوق
(14,987)	(241,052)	11	أتعاب تشجيعية لمدير الصندوق
(9,690)	(11,605)	11	أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار
(11,278)	(14,939)		مصاريف إدارية
(113,471)	(360,437)		مجموع المصاريف والأعباء الأخرى
<u>791,059</u>	<u>1,769,256</u>		ربع السنة
<u>-</u>	<u>-</u>		الدخل الشامل الآخر:
<u>791,059</u>	<u>1,769,256</u>		الدخل الشامل الآخر للسنة
			مجموع الدخل الشامل للسنة

إن الإيضاحات المرفقة على الصفحات من 7 إلى 20 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان التغيرات في حقوق الملكية للسنة المالية في 31 ديسمبر 2025			
نافذ الوحدات المكتتب بها والمستردة دينار كويتي	مجموع حقوق الملكية دينار كويتي	نافذ الوحدات رأس المال والمستردة دينار كويتي	نافذ الوحدات رأس المال والمستردة دينار كويتي
7,333,893 (65,074) 791,059	(30,759,648) - 791,059	19,168,936 92,890 - 19,261,826	18,924,605 (157,964) - 18,766,641
8,059,878 (38,555)	(29,968,589) - 1,769,256	42,711 - 19,304,537	(81,266) - 18,685,375
1,769,256 9,790,579	(28,199,333) - 19,304,537	- - 18,685,375	
كافي 1 يناير 2024 الوحدات المستردة مجموع الدخل الشامل للسنة الرصيد في 31 ديسمبر 2024 الوحدات المستردة مجموع الدخل الشامل للسنة الرصيد في 31 ديسمبر 2025			

إن الإيضاحات المرفقة على الصفحات من 7 إلى 20 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

2024 دينار كويتي	2025 دينار كويتي	إيضاح	الأنشطة التشغيلية ربع السنة
791,059	1,769,256		تعديلات :- أرباح غير محققة من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
(229,509)	(532,117)	6	التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل :- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ذمة الشركة الكويتية للمقاصة
561,550	1,237,139		موجودات أخرى دائنون ومصاريف مستحقة
(443,856)	(1,217,359)	6	صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية
(70,872)	54,635		
1,676	1,665		
20,563	228,918	7	
69,061	304,998		
(65,074)	(38,555)		الأنشطة التمويلية
(65,074)	(38,555)		صافي الوحدات المستردة
 	 	 	صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
3,987	266,443		صافي الزيادة في نقد لدى البنوك
81,509	85,496		نقد لدى البنوك في بداية السنة
85,496	351,939		نقد لدى البنوك في نهاية السنة

إن الإيضاحات المرفقة على الصفحات من 7 إلى 20 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

1- معلومات عامة

- تأسس صندوق الدارج الاستثماري ("الصندوق") كصندوق استثماري بتاريخ 3 مايو 2003، و مدته عشر سنوات قابلة التجديد بعد الحصول على موافقة أكثر من 50% من حاملي الوحدات.
- أن أغراض الصندوق هي الاستثمار في أسهم مختارة من شركات مدرجة في أسواق مالية خارجية، كما يتبع أن تكون كافة أنشطة الصندوق متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية المقررة من قبل لجنة الرقابة الشرعية للصندوق.
- تم تعيين شركة الإستثمارات الوطنية (ش.م.ك.ع) كمدير للصندوق.
- تم تعيين الشركة الكويتية العالمية لامة الحفظ (ش.م.ك) لتقوم ب أعمال أمين الحفظ و مراقب الاستثمار.
- عنوان الصندوق: الشرق - صندوق بريد 25667 صفا - الرمز البريدي 13117 - دولة الكويت.
- تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية للصندوق للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 من قبل مدير الصندوق وأمين الحفظ و مراقب الاستثمار بتاريخ 26 يناير 2026

2- أسماء الإعداد

تم إعداد هذه البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفصيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية وعلى أساس مبدأ التكملة التاريخية للقياس فيما عدا موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والتي تدرج بقيمتها العادلة.

يتم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي والذي يمثل العملة الرئيسية للصندوق.

إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإداره إجراء بعض الأحكام والتقديرات والافتراضات في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق. إن الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة التي تم اتخاذها في إعداد البيانات المالية وتاثيرها مذكورة بليضاح (5).

3- التغيرات في السياسات المحاسبية والافتراضات

المعايير والتفصيرات الصادرة جارية التأثير

تم تطبيق المعايير والتفصيرات الجديدة والمعدلة التالية على السنوات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2025 .

تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم (21) - عدم القدرة على التبادل

يحدد التعديل على المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 كيفية تقييم المنشأة ما إذا كانت العملة قابلة للتبادل وكيف ينبغي تحديد سعر الصرف الفوري عندما تكون قابلة التبادل غير متاحة. تعتبر العملة قابلة للتحويل إلى عملة أخرى عندما تكون المنشأة قادرة على الحصول على العملة الأخرى ضمن إطار زمني يسمح بإجراء إداري التأثير وذلك من خلال آلية السوق أو الصرف التي من شأن معاملة التبادل أن تنشئ حقوقاً قابلة للتنفيذ والتزامات.

إذا كانت العملة غير قابلة للتحويل إلى عملة أخرى، يكون على المنشأة تقدير سعر الصرف الفوري في تاريخ القياس. أن هدف المنشأة في تقدير سعر الصرف الفوري هو أن يعكس المعدل الذي يكون في عملية التبادل العادلة في تاريخ القياس بين المشاركين في السوق وتحت الظروف الاقتصادية السائدة. تشير التعديلات إلى أنه يمكن للمنشأة استخدام سعر الصرف الملموظ دون تعديل أو استخدام أي طريقة تقدير.

عندما تقوم المنشأة بتقدير سعر الصرف الفوري بسبب أن العملة غير قابلة للاستبدال بعملة أخرى، فإن المنشأة تتصفح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي بياناتها المالية من فهم كيف أن العملة غير قابلة للتحويل إلى عملة أخرى، وأي توقع يتاثر هذا الأمر على الأداء المالي للمنشأة ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية.

إن تلك التعديلات ليس لها أي تأثير مادي على البيانات المالية.

3- التغيرات في السياسات المحاسبية والافصاحات (تنمية)

المعايير والتفسيرات الصادرة وغير جارية التأثير (تنمية)

تم إصدار المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة التالية، ولم تسرى على السنة المالية التي تبدأ في 1 يناير 2025، ولم يتم تطبيقها من قبل الصندوق:

المعايير والتفسيرات الصادرة وغير جارية التأثير

يُفعَل للسنوات المالية
التي تبدأ في أو بعد

المعايير أو التعديلات

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7) -
تصنيف وقياس الأدوات المالية
1 يناير 2026

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (18) - العرض والإفصاح في البيانات المالية
1 يناير 2027

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7) -
التعديلات على تصنيف وقياس الأدوات المالية (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7)، والتي:

توضح أن الالتزام المالي يلغى الاعتراف به في "تاريخ التسوية"، أي عندما يتم سداد الالتزام ذي الصلة أو إلغاؤه أو انتهاء صلاحيته أو عندما يصبح الالتزام مزهلاً لعدم الاعتراف به، كما توفر التعديلات خياراً لممارسة المحاسبة لغاية الاعتراف بالالتزامات المالية التي يتم تسويتها من خلال نظام دفع إلكتروني قبل تاريخ التسوية إذا تم استيفاء شروط معينة.

توضح كيفية تقييم خصائص التدفق النقدي التعاقدى للموجودات المالية التي تتضمن ميزات مرتبطة بالبيئة والمجتمع والحكومة وميزات طارئة أخرى مماثلة.

توضح معالجة الموجودات غير القابلة للرجوع عليها والأدوات المرتبطة بالعند.

تتطلب افصاحات اضافية في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 للموجودات والمطلوبات المالية ذات الشروط التعاقدية التي تشير إلى حدث محتمل (بما في ذلك تلك المرتبطة بالبيئة والمجتمع والحكومة)، وأدوات الأسهم المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

سيتم تطبيق المتطلبات الجديدة بأثر رجعي مع تعديل الأرباح المرحلة الافتتاحية. لا يلزم إعادة إدراج الفترات السابقة ويمكن إعادة إدراجها دون استخدام توضيحات. يتعين على الشركة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالموجودات المالية التي تتغير فئة قياسها بسبب التعديلات.

3- التغيرات في السياسات المحاسبية والافتراضات (تنمية)

المعايير والتفسيرات الصادرة وغير جارية التأثير (تنمية)

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (18) - العرض والإفصاح في البيانات المالية

في أبريل 2024، أصدر المجلس المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 18 "العرض والإفصاح في البيانات المالية" والذي يحل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم 1. يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 18 فئات ومجموعات فرعية جديدة في بيان الربح أو الخسارة، كما يتطلب الإفصاح عن مقياس الأداء التي تحددها الإدارة ويتضمن متطلبات جديدة لتحديد مكان المعلومات المالية وتجميعها وفصلها.

موقع المعلومات وتجميعها وفصلها: يميز المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 18 بين "عرض" المعلومات في البيانات المالية و"الافتراض" عنها في الإيضاحات، ويتم مبدأ لتحديد موقع المعلومات على أساس "الأدوار" المحددة للبيانات المالية والإيضاحات. ويطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 18 تجميع المعلومات وفصلها يرجع إلى خصائص متشابهة وغير متشابهة، كما يتم توفير إرشادات لتحديد الأوصاف أو التسميات ذات المغزى للعناصر التي يتم تجميعها في البيانات المالية.

بيان الربح أو الخسارة: يتعين على الشركة تصنيف جميع الدخل والمصروفات ضمن بيان الربح أو الخسارة إلى واحدة من خمس فئات: التشغيل والاستثمار والتمويل وضرائب الدخل والعمليات المتوقفة. بالإضافة إلى ذلك، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 18 من الشركة تقديم المجموع الفرعية والإجماليات لـ "الربح أو الخسارة التشغيلية"، و "الربح أو الخسارة قبل التمويل وضرائب الدخل" و "الربح أو الخسارة".

تم نقل بعض المتطلبات التي كانت مدرجة سابقاً ضمن المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 إلى المعيار المحاسبي الدولي رقم 8 "السياسات المحاسبية والتغيرات في التغيرات المحاسبية والأخطاء"، والذي تمت إعادة تسميته إلى المعيار المحاسبي الدولي رقم 8 "أساس إعداد البيانات المالية".

إن تلك المعايير والتعديلات والتحسينات لا يتوقع أن يكون لها أي تأثير مادي على البيانات المالية.

4- السياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي السياسات المحاسبية الهامة التي تم تطبيقها في إعداد هذه البيانات المالية.

الأدوات المالية

يتم الاعتراف بالموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما يصبح الصندوق طرفا في الأحكام التعاقدية لهذه الأدوات. يتم قياس الموجودات المالية والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة. إن تكاليف المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الموجودات المالية والمطلوبات المالية (بخلاف الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر) يتم إضافتها أو خصمها من القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية، حيث يكون مناسباً عند الاعتراف المبدئي. إن تكاليف المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر، يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن بيان الارباح أو الخسائر.

الموجودات المالية

يتم الاعتراف أو الغاء الاعتراف بكافة عمليات شراء أو بيع الموجودات المالية التي تتم بالشروط الاعتيادية باستخدام طريقة تاريخ المتاجرة. إن عمليات الشراء أو البيع التي تتم بالشروط الاعتيادية هي عمليات شراء أو بيع موجودات مالية تتطلب تسليم الموجودات خلال فترة يتم تحديدها عامة وفقاً للقوانين أو الأعراف المتعامل بها في السوق. يتم لاحقاً قياس كافة الموجودات المالية المدرجة سواء بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة وفقاً لتصنيفها.

تصنيف الموجودات المالية

تصنف الموجودات المالية على النحو التالي:

- التكلفة المطفأة
- الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر.

إن أدوات الدين التي تستوفي الشروط التالية يتم لاحقاً قياسها بالتكلفة المطفأة:

- * أن يتم الاحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال يكون الهدف منه الاحتفاظ بالأصل المالي من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
- * ينبع عن الشروط التعاقدية للأصل المالي تدفقات نقدية في تاريخ محدد تتمثل بشكل أساسي في دفعات أصل الدين بالإضافة إلى الفوائد.

إن أدوات الدين التي تستوفي الشروط التالية يتم لاحقاً قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

- * أن يتم الاحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال يهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصل المالي.
- * ينبع عن الشروط التعاقدية للأصل المالي تدفقات نقدية في تاريخ محدد تتمثل بشكل أساسي في دفعات أصل الدين مضافاً إليه الفوائد.

بخلاف ذلك يتم قياس كافة الموجودات المالية الأخرى لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر.

- على الرغم مما سبق، قد يقوم الصندوق - بشكل لا يمكن الرجوع فيه - بالاختيارات التالية عند الاعتراف المبدئي بالأصل المالي:
- * يجوز للصندوق أن يعرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة بالنسبة لاستثمار معين في أداة ملكية ضمن بيان الدخل الشامل الآخر وذلك عند استيفاء معايير محددة.
 - * يجوز للصندوق أن يقرر قياس الاستثمار في أداة الدين الذي يستوفي خصائص التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر ، إذا كان ذلك يزيد أو يقل بشكل كبير من عدم التطبيق المحاسببي.

لم يكن للصندوق أية استثمارات تصنف كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر حسب شروط التصنيف الموضحة أعلاه.

4- السياسات المحاسبية الهامة (تنمية)

الأدوات المالية (تنمية)

الموجودات المالية (تنمية)

التكلفة المطفأة

يتم قياس هذه الموجودات لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية. ويتم تخفيض التكلفة المطفأة بخسائر انخفاض القيمة. ويتم الاعتراف بيرادات الفوائد، وأرباح وخسائر تحويل العملات الأجنبية وانخفاض القيمة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر. كما تدرج أي أرباح أو خسائر ناتجة من الاستبعاد في بيان الأرباح أو الخسائر.

إن نقد لدى البنوك ومؤسسات مالية وموجودات أخرى تصنف كموجودات مالية بالتكلفة المطفأة.

الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

إن الموجودات المالية غير المستوفية لشروط التصنيف والقياس بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. وتحديداً:

* يتم تصنيف الاستثمارات في أسهم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ما لم يتم الصندوق بتصنيف استثمار حقوق الملكية غير المحافظ عليها بغرض المتاجرة أو التي لا تمثل مقابل نفدي محتمل نتج من دمج الأعمال، على أنه "بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" عند الاعتراف البيني.

* إن أدوات الدين التي لا تستوفي لشروط التصنيف والقياس بالتكلفة المطفأة أو معايير القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر يتم تصنيفها "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر". بالإضافة إلى ذلك، يمكن تصنيف أدوات الدين التي تستوفي لشروط التصنيف بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر على أنها "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" عند الاعتراف البيني إذا كان هذا التصنيف يبتعد أو يقل بشكل جوهري من عدم الثبات في التقييم أو الاعتراف الذي قد ينشأ من قياس الموجودات أو المطلوبات أو الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عنها استناداً إلى أسس مختلفة.

في نهاية كل فترة مالية، يتم قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفقاً لقيمتها العادلة، مع تسجيل أي أرباح أو خسائر من القيمة العادلة في بيان الأرباح أو الخسائر إلى الحد الذي لا تشكل معه جزءاً من علاقة تحوط معينة.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

يتعين قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال مخصص الخسارة بمبلغ يساوي: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً، أي الخسائر الناتجة خلال عمر الأداة المالية والمتعلقة بالأحداث المتوقعة على الأداة المالية التي يمكن تحقيقها خلال 12 شهراً من تاريخ التقرير المالي (المشار إليها باسم المرحلة 1)، أو الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية، أي الخسائر الناتجة خلال عمر الأداة المالية والتي تنتج عن جميع أحداث التخلف المحتملة على مدار عمر الأداة المالية، (يشار إليها بالمرحلة 2 والمرحلة 3).

يتم تسجيل خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة المالية الكامل إذا كانت مخاطر الائتمان على تلك الأداة المالية قد زادت بشكل ملحوظ منذ الاعتراف البيني. بالنسبة لجميع الأدوات المالية الأخرى، يتم قياس خسائر الائتمان بمبلغ يساوي الخسائر المتوقعة لفترة 12 شهر.

4. السياسات المحاسبية الهامة (تنمية)

الآدوات المالية (تنمية)

الموجودات المالية (تنمية)

إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

يقوم الصندوق بإلغاء الاعتراف بالأصل المالي فقط في حالة انتهاء صلاحية الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل أو نقل الأصل المالي وكافة مخاطر ومزايا ملكية الأصل للطرف الآخر. في حال عدم قيام الصندوق بنقل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومزايا الملكية واستمرت في السيطرة على الأصل المنقول، يقوم الصندوق بإثبات حصته المحتفظ بها في الأصل والالتزام المصاحب له مقابل المبالغ التي قد يضطر لدفعها. إذا احتفظ الصندوق بكافة مخاطر ومزايا ملكية الأصل المالي المنقول، يستمر الصندوق في الاعتراف بالأصل المالي كما يتم الاعتراف بالالتزام مالي مضمن بمقدار المתחصلات المستلمة.

عند إلغاء الاعتراف بالأصل المالي المقايس بالتكلفة المطفأة، يتم تسجيل الفرق بين القيمة الدفترية لهذا الأصل والمبلغ مقابل المستلم والمستحق في بيان الأرباح أو الخسائر.

المطلوبات المالية وحقوق الملكية

التصنيف كدين أو حقوق ملكية

يتم التصنيف بين الدين وحقوق الملكية المصدرة من قبل الصندوق ضمن المطلوبات المالية أو حقوق الملكية وفقاً لمضمون الترتيبات التعاقدية وتعريفات الالتزام المالي وحقوق الملكية.

أدوات حقوق الملكية

إن أدلة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت حصة متبعة في موجودات منشأة بعد خصم جميع التزاماتها. يتم الاعتراف بـ أدوات حقوق الملكية المصدرة من قبل المنشأة بصفة المתחصلات المستلمة بعد خصم تكاليف الإصدار المباشرة.

يتم الاعتراف بإعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالصندوق و يتم خصمها مباشرةً في حقوق الملكية. لا يتم الاعتراف بربح أو خسارة في بيان الأرباح أو الخسائر نتيجة شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالصندوق.

المطلوبات المالية

يتم قياس كافة المطلوبات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية أو القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

المطلوبات المالية المقاسة لاحقاً بالتكلفة المطفأة

يتم لاحقاً قياس المطلوبات المالية التي لا تصنف ضمن البند التالية، بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية:

1) المقابل النقدي المحتمل في عملية إنماج الأعمال.

2) محتفظ بها للمناجرة.

3) مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

إن طريقة الفائدة الفعلية هي طريقة احتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية وتوزيع مصاريف الفوائد على مدار الفترات ذات الصلة. إن معدل الفائدة الفعلية هو معدل خصم المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة (بما في ذلك كافة الرسوم والنفاذ المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلية وتكليف المعاملة وغير ذلك من علاوات أو خصومات) خلال العمر المتوقع للمطلوبات المالية، أو (حيث يكون مناسباً) على مدى فترة أقصر، إلى التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية.

4- السياسات المحاسبية الهامة (تنمية)

الآدوات المالية (تنمية)

المطلوبات المالية وحقوق الملكية

المطلوبات المالية (تنمية)

المطلوبات المالية المقاسة لاحقاً بالتكلفة المطفأة (تنمية)

الدائنون

يتم إدراج الدائنين مبدئياً بالقيمة العادلة وتقيس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية. يتم تصنيف الدائنون كمطلوبات متداولة إذا كان السداد يستحق خلال سنة أو أقل (أو ضمن الدورة التشغيلية الطبيعية للنشاط أيهما أطول)، وبخلاف ذلك، يتم تصنيفها كمطلوبات غير متداولة.

أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية

بالنسبة للمطلوبات المالية المقاسة بعملات أجنبية والتي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة في نهاية كل فترة، فإنه يتم تحديد أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية استناداً إلى التكلفة المطفأة لهذه الأدوات. يتم الاعتراف بهذه الأرباح والخسائر الناتجة عن صرف العملات الأجنبية للمطلوبات المالية التي لا تشكل جزءاً من علاقة تحوط محددة في بيان الأرباح أو الخسائر.

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

يقوم الصندوق بإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية فقط عندما يتم الإعفاء من التزامات الصندوق أو إلغاؤها أو انتهاء صلاحيتها. ويتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي المستبعد والمبلغ النظري المدفوع والمستحق، في بيان الأرباح أو الخسائر.

مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويتم إدراج صافي المبلغ في بيان المركز المالي فقط إذا كان هناك حق قانوني واجب النفاذ حالياً لمقاصة المبالغ المعترف بها وحالك نية للتسوية على أساس الصافي أو لتحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في وقت واحد.

مخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الصندوق التزام حالي (قانوني أو استدلالي) نتيجة لحدث سلبي يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك من الصندوق سداد هذا الالتزام، مع إمكانية إجراء تدبير موثوق فيه لمبلغ الالتزام. إن المبلغ المحقق كمخصص يمثل أفضل تدبير للمبلغ اللازم لسداد الالتزام الحالي بتاريخ بيان المركز المالي مع الأخذ في الاعتبار المخاطر والشكوك الملازمة لهذا الالتزام. بينما يتم قياس مخصص باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لسداد الالتزام الحالي، فإن القيمة الدفترية له تمثل القيمة الحالية لثلك التدفقات النقدية. بينما يكون من المتوقع استرداد بعض أو كافة المنافع الاقتصادية الالزامية لسداد مخصص من طرف ثالث، يتم الاعتراف بمبلغ الدين المستحق كاملاً وذلك في حل التأكيد التام من استرداد المبلغ وتحديد قيمته بموثوقية.

4. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

تحقق الإيرادات

جميع إيرادات الصندوق ناتجة من الأدوات المالية المصنفة كأدوات الدين بالتكلفة المطفأة وال موجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر الخاضعة للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9.

العملات الأجنبية

تقدر المعاملات الأجنبية بالدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات. ويتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بتاريخ نهاية الفترة المالية إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ. أما البند غير النقدي بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة فيتم إعادة تحويلها وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. إن البند غير النقدي بالعملات الأجنبية المدرجة على أساس التكلفة التاريخية لا يعاد تحويلها.

تدرج فروق التحويل الناتجة من تسويات البند غير النقدي ومن إعادة تحويل البند غير النقدي في بيان الأرباح أو الخسائر للسنة. أما فروق التحويل الناتجة من البند غير النقدي كالأدوات المالية والمصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فتدرج ضمن أرباح أو خسائر التغير في القيمة العادلة. إن فروق التحويل الناتجة من البند غير النقدي كأدوات الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر يتم إدراجها ضمن "التغيرات التراكمية في القيمة العادلة" ضمن الدخل الشامل الآخر.

الأحداث المحتملة

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية إلا عندما يكون استخدام موارد إقتصادية لسداد التزام قانوني حالي أو متوقع نتيجة أحداث سابقة مررحاً مع إمكانية تقدير المبلغ المتوقع سداده بصورة كبيرة. وبخلاف ذلك، يتم الإفصاح عن المطلوبات المحتملة ما لم يكن احتمال تحقق خسائر إقتصادية مستبعداً.

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقق منافع إقتصادية نتيجة أحداث سابقة مررحاً.

5. الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

إن إعداد البيانات المالية للصندوق يتطلب من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المسجلة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات والإفصاحات المتعلقة بها. إن عدم التأكيد من هذه الافتراضات والتقديرات يمكن أن يؤدي إلى نتائج تتطلب تعديلاً جوهرياً على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المتأثرة في الفترات المستقبلية.

5.1 الأحكام الهامة

فيما يلي الأحكام الهامة التي قامت بها الإدارة عند تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق والتي لها تأثير جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية.

تصنيف الموجودات المالية

يحدد الصندوق تطبيق الأحكام الهامة استناداً إلى تقييم نموذج الأعمال الذي يتم ضمه الاحتياط بال الموجودات وتقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للأصل المالي ترتبط بمدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط على أصل المبلغ القائم.

انخفاض قيمة المدينين

يتم عمل تقدير المبلغ الممكن تحصيله من الأرصدة المدينية عندما يعد تحصيل كافة المبالغ بالكامل أمراً غير ممكناً. وبالنسبة لكل مبلغ من المبالغ الجوهرية، يتم عمل هذا التقدير على أساس إفراادي. يتم بصورة مجمعة تقييم المبالغ غير الجوهرية والتي مر تاريخ استحقاقها دون تحصيلها ويتم احتساب مخصص لها حسب طول فترة التأخير استناداً إلى معدلات الاسترداد التاريخية.

5. الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة (تتمة)

5.2 التقديرات والافتراضات

تم عرض الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بالأسباب المستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى لعدم التأكيد من التقديرات بتاريخ البيانات المالية والتي لها مخاطر كبيرة تؤدي إلى إجراء تعديل مادي على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة في إيضاحات مستقلة في البند ذات الصلة في البيانات المالية أدناه. يستند الصندوق في افتراضاته وتقديراته إلى المؤشرات المتاحة عند إعداد البيانات المالية. على الرغم من ذلك، قد تختلف الظروف والافتراضات الحالية حول التطورات المستقبلية بسبب التغيرات في السوق أو ظروف خارج نطاق سيطرة الصندوق. تتعكس مثل هذه التغيرات في الافتراضات وقت حدوثها.

القيمة العادلة للموجودات المالية غير المقدرة

يقوم الصندوق باحتساب القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط عن طريق استخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم استخدام عمليات تجارية بحثة حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل للتدفقات النقية المخصومة، واستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة. إن هذا التقييم يتطلب من الصندوق عمل تقديرات عن التدفقات النقية المستقبلية المتوقعة ومعدلات الخصم والتي هي عرضة لأن تكون غير مؤكد.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

يقوم الصندوق بتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة لكافية الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطافحة أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر، باستثناء أدوات حقوق الملكية. ينطوي تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة على استخدام ملحوظ للبيانات الداخلية والخارجية والافتراضات. إن مقدار الخسائر الائتمانية المتوقعة يتأثر بالتغييرات في الظروف والظروف الاقتصادية المتوقعة. إن تجربة الخسائر الائتمانية المتوقعة التاريخية للصندوق وكذلك توقع الظروف الاقتصادية قد لا تعتبر دليلاً على تعرض العميل للتعثر الفعلي في المستقبل. إن تقييم العلاقة بين معدلات التعثر التاريخية الملحوظة والظروف الاقتصادية المتوقعة بالإضافة إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة هو تقدير جوهري.

6- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

2024	2025	
دينار كويتي	دينار كويتي	
7,381,608	9,301,406	استثمارات في أسهم محلية
526,541	356,219	استثمارات في أسهم أجنبية
7,908,149	9,657,625	

تتضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر استثمارات في أسهم شركات غير مدرجة بقيمة 888,751 دينار كويتي والتي تمثل ماتسبيه 9.08% من صافي موجودات الصندوق كما في 31 ديسمبر 2025 (31 ديسمبر 2024: 903,213 دينار كويتي تمثل 11.21% من صافي موجودات الصندوق).

إن الحركة خلال السنة كما يلي :

2024	2025	
دينار كويتي	دينار كويتي	
7,234,784	7,908,149	الرصيد في بداية السنة
21,678,022	31,697,765	الإضافات
(21,235,799)	(30,477,307)	الاستبعادات
229,509	532,117	التغير في القيمة العادلة
1,633	(3,099)	تعديلات ترجمة عملات أجنبية
7,908,149	9,657,625	الرصيد في نهاية السنة

7- دالنون ومصاريف مستحقة

2024	2025	
دينار كويتي	دينار كويتي	
1,709	-	ذمم دالنة - المسترددين / المشتركون
14,987	240,947	أتعاب تشجيعية مستحقة لمدير الصندوق (ايضاح 11)
19,855	25,521	أتعاب إدارة مستحقة لمدير الصندوق (ايضاح 11)
1,733	2,799	أتعاب مستحقة لأمين الحفظ ومراقب الاستثمار (ايضاح 11)
47,860	45,795	أخرى
86,144	315,062	

8- رأس المال

وفقا للنظام الأساسي للصندوق، إن رأس مال الصندوق متغير وتتراوح حدوده بين مبلغ 2,000,000 دينار كويتي ومتبلغ 100,000,000 دينار كويتي وذلك عن طريق طرح وحدات استثمار ما بين 2,000,000 وحدة إلى 100,000,000 وحدة بقيمة إيسمية 1 دينار كويتي للوحدة. كما في 31 ديسمبر 2025، بلغ عدد الوحدات القائمة للصندوق 18,685,375 وحدة (31 ديسمبر 2024: 18,766,641 وحدة) بقيمة إيسمية 1 دينار كويتي للوحدة.

9- فائض الوحدات المكتتب بها والمستردة
يؤخذ نقص / فائض القيمة الاسمية نتيجة الاستردادات / الاكتتابات إلى فائض الوحدات المكتتب بها والمستردة.

10- صافي قيمة الموجودات للوحدة الاستثمارية

2024	2025	مجموع حقوق الملكية (دينار كويتي)
8,059,878	9,790,579	عدد الوحدات (وحدة)
18,766,641	18,685,375	صافي قيمة الموجودات للوحدة الاستثمارية (فلس)
429	524	

11- الإفصاحات المتعلقة بالأطراف ذات الصلة
قام الصندوق بالدخول في معاملات متنوعة مع أطراف ذات صلة كمدير الصندوق وأمين الحفظ ومراقب الاستثمار. إن أسعار وشروط هذه المعاملات يحكمها النظام الأساسي للصندوق، وبالنسبة للأمور التي لا يحكمها النظام الأساسي فإنها تخضع لموافقة مدير الصندوق. إن الأرصدة والمعاملات الهامة مع أطراف ذات صلة هي كما يلي:

2024	2025	بيان المركز المالي:
دينار كويتي	دينار كويتي	
19,855	25,521	أتعاب إدارة مستحقة لمدير الصندوق (إيضاح 7)
14,987	240,947	أتعاب تشريعية مستحقة لمدير الصندوق (إيضاح 7)
1,733	2,799	أتعاب مستحقة لأمين الحفظ ومراقب الاستثمار (إيضاح 7)
		بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر:
77,516	92,841	أتعاب إدارة لمدير الصندوق
14,987	241,052	أتعاب تشريعية لمدير الصندوق
9,690	11,605	أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار

- يتقاضى مدير الصندوق نظير قيمة بمهامه المقررة في النظام الأساسي مالي:
نسبة 1% من صافي أصول الصندوق كل سنة مالية كأتعاب إدارة تحسب له شهرياً بشكل تجمعي وتدفع كل ربع سنة.
أتعاب تشريعية إضافية على حسن وتميز الأداء بنسبة 20% من الارباح السنوية للصندوق التي تفوق نسبة 10% من القيمة الصافية لأصول الصندوق من بداية السنة.
لا تزيد الأتعاب التي يتقاضاها مدير الصندوق عن 5% من القيمة الصافية لأصول الصندوق.

- يتقاضى أمين الحفظ ومراقب الاستثمار أتعاباً تحسب كجزء من مصروفات الصندوق بواقع 0.125% من القيمة الصافية لأصول الصندوق وتحسب شهرياً بشكل تجمعي وتسدد بشكل ربع سنوي.

- وفقاً للمادة رقم (21) من النظام الأساسي للصندوق يجب أن لا تقل مشاركة مدير الصندوق عن 100,000 دينار كويتي كحد أدنى و 50% كحد أقصى من رأس مال الصندوق المصدر، كما في 31 ديسمبر 2025، يحتفظ مدير الصندوق بعدد 8,692,150 وحدة تمثل نسبة 46.52% (31 ديسمبر 2024: 8,692,150 وحدة تمثل نسبة 46.32%) من رأس مال الصندوق المصدر.

12- الجمعية العامة لحملة الوحدات
وافقت الجمعية العامة لحملة الوحدات المنعقدة بتاريخ 6 أغسطس 2025 على البيانات المالية للصندوق للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024.

13- إدارة مخاطر الأدوات المالية
تكمن المخاطر ضمن أنشطة الصندوق ولكن يتم إدارة هذه المخاطر بطريقة التحديد والتقييم والمراقبة المستمرة وفقاً لحدود المخاطر والضوابط الأخرى. إن هذه الطريقة في إدارة المخاطر ذات أهمية كبيرة لاستمرار الصندوق في تحقيق الأرباح ويتحمل كل فرد بالصندوق مسؤولية التعرض للمخاطر فيما يتعلق بالمسؤوليات المنوطة به.
إن مخاطر الأدوات المالية تتتمثل في مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق. تنقسم مخاطر السوق إلى مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الأسهم. إن تعرض الصندوق لمخاطر الأدوات المالية كالتالي:

13.1 مخاطر الائتمان
إن مخاطر الائتمان هي تلك المخاطر المتمثلة في عدم قدرة أحد أطراف أداة مالية في الوفاء بالتزامه بما يكبد الطرف الآخر الخسارة المالية. تسعى إدارة الصندوق إلى أن تسيطر على مخاطر الائتمان من خلال مراقبة التعرض لمخاطر الائتمان وقصر المعاملات على أطراف مقابلة محددة والتقييم المستمر للجدارة الائتمانية لتلك الأطراف. إن الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان يقتصر على مبالغ الموجودات المالية المدرجة في بيان المركز المالي وهي نقد لدى البنوك ومؤسسات مالية.

نقد لدى البنوك ومؤسسات مالية
إن التعرض لمخاطر الائتمان على رصيد النقد لدى البنوك والمؤسسات المالية لا يعتبر جوهرياً، حيث إن الأطراف مقابلة هي مؤسسات مالية ذات سمعة جيدة وملاءة ائتمانية مرتفعة.

13.2 مخاطر السيولة
تكمن مخاطر السيولة في الصعوبات التي قد تواجه أي مؤسسة في الحصول على أموال لوفاء بالتزاماتها. يقوم الصندوق بإدارة مخاطر السيولة بالاحتفاظ برصيد كافٍ من النقد والأرصدة البنكية وعن طريق المراقبة المستمرة للتدفقات النقدية المتوقعة والفعالية ومقابلة تواريخ الاستحقاق لكل من الموجودات والمطلوبات المالية.
تتحقق كافة المطلوبات المالية خلال سنة واحدة.

13.3 مخاطر السوق
إن مخاطر السوق هي مخاطر تقلب قيمة الموجودات نتيجة للتغيرات في أسعار السوق سواء نتجت هذه التغيرات عن عوامل تتعلق باستثمار فردي أو الجهة المصدرة له أو عوامل تؤثر على جميع الاستثمارات المتاجرة بها في السوق.
تدار مخاطر السوق على أساس توزيع الموجودات بصورة محددة مسبقاً على فئات متعددة للموجودات وتتوسيع الموجودات بالنسبة للتوزيع الجغرافي والتوزيع في قطاعات الأعمال والتقييم المستمر لظروف السوق واتجاهاته وتقدير الإدارة للتغيرات طويلة وقصيرة الأجل في القيمة العادلة.

مخاطر أسعار الفائدة
إن مخاطر أسعار الفائدة هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية بسبب التغيرات في أسعار الفائدة في السوق. لا يتعرض الصندوق حالياً بشكل جوهري لهذه المخاطر.

13- إدارة مخاطر الأدوات المالية (تنمية)

13.3 مخاطر السوق (تنمية)
مخاطر العملات الأجنبية

تتشكل مخاطر العملات الأجنبية عند تقويم المعاملات التجارية المستقبلية أو الموجودات أو المطلوبات المعترف بها بعملة غير العملة الرئيسية للصندوق.

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدلة المالية بسبب التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية. يدير الصندوق مخاطر العملات الأجنبية لديه من خلال التقييم المستمر للمراسيم القائمة لدى الصندوق والحركات الحالية والمتوقعة لأسعار صرف العملات الأجنبية.

مخاطر أسعار أدوات الملكية

تتطلب مخاطر أسعار أدوات الملكية من التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم. يدير الصندوق مخاطر أسعار أدوات الملكية من خلال تنويع استثماراته من حيث التوزيع الجغرافي والتركيز القطاعي.

يوضح الجدول التالي مدى حساسية قيمة الاستثمارات المسعرة للتغيرات المحتملة بصورة معقولة في أسعار الأسهم، مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة. إن تأثير النقص في أسعار الأسهم من المتوقع أن تعادل وتقليل تأثير الزيادات الموضحة.

2024		2025		مؤشرات السوق
التأثير على بيان الأثر على بيان	التأثير على بيان الأرباح أو الخسائر	التأثير في سعر أدوات الملكية	التأثير في سعر أدوات الملكية	
دinar كويتي	دinar كويتي	دinar كويتي	دinar كويتي	أوراق مالية مسورة
350,247	% 65 +/ -	438,444	% 5 -/+	

14- إدارة رأس المال

من أهم أهداف الصندوق عند إدارة رأس المال هو تأمين قدرته على الاستمرار في مزاولة أعماله لتحقيق عوائد لحاملي الوحدات والمستفيدون الآخرين وأيضاً للبقاء على موارد مالية تدعم أنشطة الصندوق الاستثمارية.

يتبع مدير الصندوق سياسة استثمارية متوازنة تهدف بالدرجة الأولى إلى الحفاظ على رأس المال المستثمر وتقليل المخاطر الاستثمارية إلى حدودها الدنيا من خلال تنويع النشاط الاستثماري ويملك مدير الصندوق الخبرة والدراية في طبيعة النشاط وسيبذل أقصى جهد لإدارة الصندوق على أكمل وجه في ضوء متطلبات المهنة.

15- قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المبلغ الممكن استلامه من بيع الأصل أو الممكن دفعه لتحويل الالتزام من خلال عملية تجارية بحثة بين المشاركين في السوق كما في تاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة إلى افتراض إتمام عملية بيع الأصل أو تحويل الالتزام بأحدى الطرق التالية:

- من خلال السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام.
- من خلال أكثر الأسواق ربحية للأصل أو الالتزام في حال عدم وجود سوق رئيسي.

يجب أن يكون بإمكان الصندوق الوصول إلى السوق الرئيسي أو السوق الأكثر ملاءمة.

يتم قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التي من الممكن للمشاركين في السوق استخدامها عند تسعير الأصل أو الالتزام، بافتراض أن المشاركين في السوق سيعملون لتحقيق مصالحهم الاقتصادية المثلث.

يراعي قياس القيمة العادلة للأصل غير المالي قدرة المشارك في السوق على إنتاج منافع اقتصادية من خلال استخدام الأصل بأعلى وأفضل مستوى له، أو من خلال بيعه إلى مشارك آخر في السوق من المحتمل أن يستخدم الأصل بأعلى وأفضل مستوى له.

يستخدم الصندوق أساليب تقييم ملائمة للظروف والتي يتتوفر لها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، مع تحقيق أقصى استخدام للدخلات الملحوظة ذات الصلة وتقليل استخدام المدخلات غير الملحوظة.

تصنف كافة الموجودات والمطلوبات التي يتم قياس قيمتها العادلة أو الإفصاح عنها في البيانات المالية ضمن الجدول الهرمي لقيمة العادلة، وبينما كما يلي، استنادا إلى أقل مستوى من المدخلات والذي يمثل أهمية لقياس القيمة العادلة ككل:

المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات والمطلوبات المعاملة.

المستوى 2: أساليب تقييم يكون بها أقل مستوى من المدخلات ذي الأهمية لقياس القيمة العادلة ملحوظا، بشكل مباشر أو غير مباشر.

المستوى 3: أساليب تقييم يكون بها أقل مستوى من المدخلات ذي الأهمية لقياس القيمة العادلة غير ملحوظ.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المسجلة في البيانات المالية على أساس متكرر، يحدد الصندوق ما إذا كانت التحويلات قد حدثت بين مستويات الجدول الهرمي عن طريق إعادة تقييم التصنيف (استنادا إلى أقل مستوى من المدخلات ذي الأهمية لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة بيانات مالية.

يبين الجدول التالي تحليل البنود المسجلة بالقيمة العادلة حسب مستويات الجدول الهرمي لقياس القيمة العادلة:

المجموع	المستوى الثالث	المستوى الأول	الدinars كويتي	الدinars كويتي	الدinars كويتي	31 ديسمبر 2025
			9,657,625	888,751	8,768,874	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
			7,908,149	903,213	7,004,936	31 ديسمبر 2024

لم تتم أي تحويلات ما بين مستويات قياسات القيمة العادلة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 و 31 ديسمبر 2024.

16- الضرائب
لا يخضع الصندوق للضرائب داخل دولة الكويت.

تقرير المدقق الشرعي الخارجي المستقل لعام 2025

الحمد لله وحده، والصلوة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه.

إلى السادة / حملة وحدات صندوق الدارج الاستثماري
دولة الكويت

هدف ونطاق التدقيق

قمنا بتدقيق العقود والمعاملات والأوراق المالية التي نفذها صندوق الدارج الاستثماري (الصندوق) خلال السنة المنتهية في 31/12/2025 لإبداء الرأي في مدى التزام الصندوق بأحكام الشريعة الإسلامية كما هي في المرجعية الشرعية للصندوق والمعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) وقرارات هيئة أسواق المال ذات الصلة.

ومراجعتنا مدى الالتزام اتضح التزام الصندوق بالعمل وفق المعايير الشرعية المذكورة آنفاً وقرارات هيئة أسواق المال ذات الصلة.

مسؤولية الإدارة عن الالتزام الشرعي

تقع مسؤولية الالتزام بتنفيذ العقود والمعاملات طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية على إدارة الصندوق، كما أن الإدارة مسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية لضمان تفزيذ العقود والمعاملات طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

وتتمثل الجهات المسؤولة في الصندوق عن إجراء التعاملات التي تم فحصها ومراحل إنجازها في إدارة الصندوق.

الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى ورقابة الجودة

لقد التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى كما هي في "مدونة الأخلاقيات للمهنيين في مجال التمويل الإسلامي" الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، لقد التزمنا بمتطلبات المعيار الدولي لإدارة الجودة رقم 1 "إدارة الجودة للمكاتب التي تنفذ ارتباطات مراجعة أو فحص للقواعد المالية أو ارتباطات التأكيد الأخرى أو ارتباطات الخدمات ذات العلاقة"، مع مراعاة للوائح والقوانين التنظيمية لهيئة أسواق المال بدولة الكويت.

مسؤولية المدقق الشرعي الخارجي ووصف العمل المنجز

تمثل مسؤوليتنا في إبداء الرأي في مدى التزام الصندوق بأحكام الشريعة الإسلامية بناء على تدقيقنا. وقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير الحكومة ومعايير التدقيق الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وبالأخص معيار التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (6) بشأن "التدقيق الشرعي الخارجي (عمليات التأكيد المستقل على التزام المؤسسة المالية الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية)" وفقاً لمعايير التأكيد رقم (3000) بشأن "ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية" ومبدأ الأهمية النسبية والذي يختلف بحسب حجم عميل التدقيق وطبيعة عملياته ومخاطر الشرعية وبناء على بنود الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات، وما يترب على ذلك من آثار على منهجية التدقيق وإظهار الملاحظات -إن وجدت- في هذا التقرير. وتتطلب هذه المعايير أن تتمثل ممتلكات السلوك الأخلاقي للمهنة وأن تقوم بتخطيط وأداء التدقيق للحصول على تأكيد معقول بأن الصندوق ملتزم بأحكام الشريعة الإسلامية. إن التأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، لكنه لا يضمن بأن عملية التدقيق الشرعي سوف تكشف دائماً عن المخالفات الشرعية عند وجودها.

وتتضمن أعمال التدقيق أداء إجراءات للحصول على أدلة تدقيق حول مدى الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، لقد قمنا بتدقيقنا بناء على عينة منهجية مختارة، ونعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة كأساس لإبداء رأي التدقيق الخاص بنا. وكجزء من عملية التدقيق الشرعي فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق، بحيث تقوم بأعمالنا على النحو التالي:

- تحديد المرجعية الشرعية.
 - تحديد وتقييم مخاطر عدم الالتزام الشرعي.
 - تكوين فهم حول نظام الرقابة الشرعية الداخلية ذي الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة.
 - تصميم إجراءات التدقيق بما ينسجم مع مخاطر عدم الالتزام الشرعي.
 - القيام بعملية التدقيق الشرعي الميداني والحصول على المستندات المؤيدة.
 - الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لإبداء رأينا.
 - التواصل مع الإدارة فيما يخص التخطيط لعملية التدقيق ونتائج التدقيق المهمة.
 - إرسال نسخة من تقرير نتائج التدقيق الشرعي والتوصيات والحصول على رد الإدارة بشأن كل ملاحظة -إن وجدت-.
 - تقييم الملاحظات المثبتة في تقرير نتائج التدقيق الشرعي والتوصيات والتقرير السنوي للتدقيق الشرعي الخارجي في ضوء مبدأ الأهمية النسبية.
- وفي ضوء ما تم بيانه أعلاه فإننا نقيم كفاءة وفاعلية إجراءات المخاطر الشرعية بأنها جيدة.

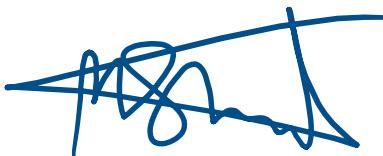
ولتحقيق الأهداف من عملية التدقيق الشرعي فإننا قمنا بالاطلاع وفحص البيانات التالية:

- تقارير وحدة التدقيق الشرعي الداخلي للصندوق.
- البيانات المالية للصندوق ومرفقها.
- عينة من عمليات الاستثمار والحركة عليها خلال العام، وقد قام مدير الصندوق بالاستثمار في أحد الأسهم المقبولة شرعاً بشروط محددة، وفي نهاية العام قام مدير الصندوق بالتخليص من هذا الاستثمار مما نتج عنه مخالفة قواعد شراء هذا السهم ووجب تطهير مبلغ وقدره 4542.228 د.ك. (فقط أربعة الآف وخمسة وعشرين وأربعون دينار كويتي وفلا228س لا غير).

الرأي

إن العقود والمعاملات التي أبرمها صندوق الدارج الاستثماري (الصندوق) خلال السنة المنتهية في 31/12/2025
تمت في مجملها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية كما تم تحديدها في المرجعية الشرعية للصندوق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



د. محمد عبدالرحمن الشرفا

المدقق الشرعي الخارجي

الكويت في 2026/02/02